مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (2) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (2) 2013

فاعلية التجارة البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (1998-2009)

الدكتور حبيب محمود*
ظافر حمود**

(تاريخ الإيداع 14 / 12 / 2012. قُبِل للنشر في 3 / 3 / 2013)

□ ملخّص □

إن وضع الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد مرور عدة سنوات للتحرير الكامل للرسوم والقيود الجمركية فيما بينهم, يتطلب ايلاء أهمية كبرى لقياس درجة الفاعلية التجارية البينية فيما بين هذه الدول, لمعرفة الوضع الحقيقي لطبيعة وفعالية التجارة البينية فيما بينهم, خاصة وأن الأرقام المتوفرة حول هذا الأمر غالباً ما تؤدي إلى نتائج مضللة.

بناءً على ما تقدم جاء بحثنا هذا لدراسة التبادل التجاري بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي باعتبار هذه الدول الأهم في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى, وقياس درجة الفعالية التجارية البينية فيما بينهم, بما يعكس مدى الشمولية في العلاقات التجارية وانتشارها بين هذه الدول, وتجاوز ما تفرزه الأرقام المضللة عن طبيعة التجارة البينية فيما بينهم.

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- التبادل التجاري- فاعلية التجارة البينية— سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي.

* أستاذ – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه)– قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (2) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (2) 2013

Effectiveness of bilateral trade between Syria and the Arab Gulf Cooperation Council in the framework of the Great Arab Free Trade Area within the period (1998-2009)

Dr. Habib Mahmoud *
Zafer Hamoud **

(Received 14 / 12 / 2012. Accepted 3 / 3 / 2013)

□ ABSTRACT □

The current situation of the Arab countries acceding to the Great Arab Free Trade Area after several years to complete liberalization of fees and customs restrictions between them, requires paying great attention to measuring the effectiveness of commercial interfaces between these states and to know the real situation of the nature and effectiveness of intra-trade among themselves, especially since the figures available about this often lead to misleading results.

Based on the above-mentioned discussion comes the necessity this study of trade exchange between Syria and the Gulf Cooperation Council (GCC) Arab, as these countries are the most important in the context of the Great Arab Free Trade Area. This study also focuses on measuring the effectiveness of commercial interfaces between them, reflecting the extent of inclusiveness in trade relations and their spread between these countries, exceeding the misleading figures about the nature of intra-trade among these countries.

Key words: Great Arab Free Trade Area, trade exchange, effectiveness of intra-trade, Syria and the Gulf Cooperation Council (GCC) Arab.

*professor, Economy Department, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.
**Student prepared PHD in Economy Department, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.

مقدمة :

إن تعزيز وتنمية المكاسب المشتركة بين الدول العربية الناتجة عن عملية تحرير التجارة وتطوير وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وإقامة مشاريع مشتركة بين الدول العربية من أهم أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين الدول العربية, وبالتالي فإن الاهتمام بتطوير التبادل التجاري البيني وقياس مدى فعاليته بين مجموعة من الدول العربية في إطار هذه الاتفاقية من شانه أن يزيد من فعاليتها وكفاءتها. لذا سنقوم في هذا البحث بتحليل التبادل التجاري البيني بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي وقياس مدى فعاليته البينية فيما بينهم باعتبار هذه الدول الأهم ضمن إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وصولاً إلى أهم الاستنتاجات والتوصيات.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من ضرورة معرفة الواقع الحقيقي للتجارة البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي وتجاوز ما تفرزه الأرقام المضللة عن واقع الأمر من خلال قياس مؤشر درجة الفاعلية البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي الذي يأخذ بعين الاعتبار مدى الشمولية في الانتشار ضمن التكتل الاقتصادي تصديراً واستيراداً ومدى المساهمة الفعلية في التجارة العربية البينية تصديراً واستيراداً من تجارته الدولية, مما يسهل معرفة الواقع الحقيقي لطبيعة المبادلات التجارية البينية والعمل على تحسينها وتطويرها.

يهدف البحث إلى دراسة واقع التبادل التجاري بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى,وقياس درجة الفعالية البينية فيما بينهم بما يعكس مدى الشمولية في العلاقات التجارية وانتشارها بين هذه الدول.

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من ضرورة إعطاء التجارة البينية بين سورية ودول الخليج العربي رقمها الحقيقي المعبر عن الواقع وتجاوز ما يمكن إن تفرزه الأرقام المضللة عن طبيعة التجارة البينية فيما بينها. وبالتالي يساعد في تبني سياسات وقرارات كفيلة بتطوير التبادل التجاري فيما بينها وتطوير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وبالتالي هناك ضرورة ماسة وملحة لقياس درجة الفعالية البينية بين هذه الدول يأخذ بعين الاعتبار مدى الشمولية في الانتشار ضمن التكتل الاقتصادي تصديراً واستيراداً. ومدى المساهمة الفعلية في التجارة العربية البينية تصديراً واستيراداً من تجارته الدولية.

فرضية البحث

إن المتوافر من الأرقام الحالية المعبرة عن مؤشرات التجارة البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي هي أرقام مضللة تحجب عن الباحث الحقيقة وقد تقوده إلى استنتاجات غير دقيقة.

منهجية البحث:

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي, ومنهج المقارنة والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل مؤشرات التبادل التجاري البيني بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي وقياس مؤشر درجة الفاعلية في التجارة

البينية بين هذه الدول وذلك بالاعتماد على المعطيات الإحصائية المتوفرة من إحصاءات التجارة الخارجية السورية ومن إحصاءات الدول العربية من أجل الوصول إلى المؤشرات محل الدراسة من عام 1998 ولغاية عام2009.

الدراسات السابقة:

– د.محمد طاقة– د. ضياء صافي– التجارة العربية البينية بين التفعيل وقياس درجة الفعالية– المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العربي– دمشق من 22إلى 24 تشرين الأول 2002. ركزت هذه الدراسة على أهمية الوصول إلى معادلة رياضية معبرة عن مؤشر لقياس درجة الفاعلية البينية يمكن ان يأخذ مداه الدولي وليس العربي فقط, وتوصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إن تبعية وارتباط القرارات الاقتصادية بالقرارات السياسية أمر أثر بشكل أو بآخر بدرجة الفاعلية في التجارة البينية العربية, فضلاً عن العوامل الجغرافية.

– معتصم سليمان – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :عامان من التطبيق – مجلة شؤون عربية عدد 100– القاهرة– كانون الأول 1999. بين الباحث من خلال هذه الدراسة موقف التنفيذ خلال عامي 1998و1999 لبنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من قبل الدول العربية المنضمة إليها .

– خالد محمد خليل منزلاوي– التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها) رسالة ماجستير– إشراف الدكتور أيمن صالح فاضل– جامعة الملك عبد العزيز – السعودية 2002. من خلال هذه الدراسة قام الباحث بالتعرف على الأهمية النسبية للتجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي,واستنتاج العوامل المؤثرة على حجم التجارة البينية بين هذه الدول , وإيجاد حلول ومقترحات للتغلب على مشكلة التجارة البينية فيما بين هذه الدول.

– د معتصم سليمان و د. عبد الرحمن صبري – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستثمار العربي – مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلد 8 العدد 1 آذار –عمان– الأردن عام 2000. حيث ركزت هذه الدراسة على أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في توسيع حجم السوق الداخلية وتشجيع الاستثمار العربي فيما بين الدول العربية المنضمة إليها بما يساهم بشكل فعال في تحسين الوضع الاقتصادي لهذه الدول.

عرض الموضوع

مقدمة تاريخية عن نشأة ومفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

-نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعدّ تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية,حيث اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية،ودخلت في اتفاقيات تجارية وتجمعات اقتصادية مع بعضها البعض،منها على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت التي وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953 ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1957 , ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964 ، والتي هدفت إلى تشجيع التخفيض التدريجي للتعرفة على جميع سلع الدول العربية بالإضافة إلى حرية انتقال الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 ، ومجلس التعاون الخليجي عام 1981 ومجلس التعاون العربي عام 1988 واتحاد دول

المغرب العربي عام 1989. وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوات على الصعيد العربي لم يكتب لأكثرها النجاح. ولكن تأكيداً على أهمية استمرارية العمل الاقتصادي المشترك, طرحت أمانة مجلس الجامعة الدول العربية في أواخر عام 1993 برنامجاً لإستراتيجية عمل المجلس للسنوات 1995–2005 تضمن دعوة لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى وذلك تمييزاً عن المنطقة المصغرة القائمة بموجب قرار السوق العربية المشتركة[1].

ولقد أشارت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى أن هذه المنطقة يمكن أن تضم المنطقة القائمة في ظل السوق المشتركة ضمن إطار المجلس, بالإضافة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بعد تطويرها ببروتوكول خاص وإنشاء هيئة مشتركة لإدارتها تكون مسؤولة أمام مجلس الوحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومن أجل تطبيق هذه الأفكار والقرارات على الصعيد العربي , استطاعت الدول العربية من خلال انعقاد القمة العربية في القاهرة ضمن شهر حزيران 1996 أن تؤكد على ضرورة إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى,وتكليلاً لهذه الجهود اتخذت القمة قراراً بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بإنجاز الإجراءات الكفيلة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين الدول العربية وبدوره عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي جاهداً على إنجاز مهمته حيث حرص على أن تأتي هذه المنطقة منسجمة مع ما يأتي[2]:

أن يتم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية .

- أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية .
- أن يشتمل البرنامج التنفيذي على خطة عمل وجدول زمني محدد لإنشاء هذه المنطقة.

ونتيجة للجهود المبذولة في هذا المجال أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين تاريخ 19/2/1997 القرار رقم (1317 د.59)[3] بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وذلك من أجل الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى تنفذ بصوره تدريجية على مدى عشر سنوات ابتداءً من 1/1/1998 .وقد كانت هذه المنطقة مفتوحة أمام الدول العربية جميعها بشرط أن تتوافر في الدول المنضمة ما يأتي[4] :

1- أن تكون عضواً في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سواء كان بالتصديق على الاتفاقية أم الانضمام إليها.

2- أن يصدر قرار من مجلس وزرائها بالموافقة على الانضمام إلى المنطقة ويبلغ نص القرار إلى الأمانة العامة للجامعة.

وبذلك ولدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (Great Arab Free Trade Area) حيث كان إقرار إقامتها ثمرة جهود مضنية و تعبيراً عن الإرادة العربية الجماعية بضرورة متابعة العمل للتدرج نحو تكامل أعمق وأشمل.

وتضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كلاً من الدول التي طبقت التخفيض التدريجي للتعرفة منذ عام 1998 سوريا – الإمارات المتحدة – الأردن– لبنان – تونس – العراق – البحرين –السعودية – قطر – عمان – الكويت – مصر – المغرب – ليبيا, بالإضافة إلى دولٍ انضمت بعد فترة من تطبيق اتفاقية المنطقة هي : اليمن والسودان والسلطة الفلسطينية ولكن طبقاً لشروط الدول الأقل تطوراً, بحيث يكون هناك فترة انتقالية يتوجب فيها على اليمن والسودان تطبيق الاتفاقية تمتد من عام 2005 وحتى عام 2010 ، بينما استثنيت السلطة الفلسطينية من التخفيض نظراً للوضع الذي تعاني منه.

- أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تهدف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA) إلى :

- تعزيز وتنمية المكاسب المشتركة بين الدول العربية الناتجة عن عملية تحرير التجارة.
- تطوير وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وإقامة مشاريع مشتركة بين الدول العربية.
- حماية المصالح الاقتصادية للدول العربية وزيادة الثقة بين المستثمرين والمنتجين.
- الانسجام مع متطلبات ومتغيرات نظام التجارة العالمية والعمل على الاستفادة من أحكامها بما يخدم مصالح الدول العربية ويتماشى مع ظروفها.
- العمل من أجل ترسيخ الأرضية المناسبة للنهوض بالواقع العربي والانتقال إلى مستويات أكثر تطوراً لقيام التكتل الاقتصادي العربي(اتحاد جمركي,اتحاد اقتصادي ونقدي).

- الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تستمد اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) صبغتها القانونية من خلال:

1-اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط1981[5]

2-قرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة (21-23/6/1996) بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما [6] :

3- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1317) د.ع 59 بتاريخ 19/2/1997 .

- **القواعد والأسس:**[7] :

1- يعدُّ البرنامج التنفيذي إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

2- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1م.

3- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

5- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

6- تُتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق.

7- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1/1998/1، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

8- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1/1/1998 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (7) أعلاه.

9- بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

- **أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

تعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA) نقطة انطلاق جادة وخطوة مهمة نحو ربط وتعزيز العلاقات الاقتصادية والمصالح العربية ودفع عجلة الاقتصاد العربي إلى مزيد من التقدم والنجاح , فهي تضمن تحقيق الكثير من المكاسب والمنافع للدول العربية والتي يمكن أن نجمل أهمها كما يأتي :

– تؤدي إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما تتيحه من فتح الأسواق بعضها على بعض إلى توسيع حجم السوق الداخلية,ويشجع على نقل التكنولوجيا في فروع الإنتاج القائمة والفروع الإنتاجية الجديدة وبالتالي يساهم بصورة فعالة في زيادة معدلات النمو ورفع مستوى المعيشة[9].

– يؤدي توسيع السوق الداخلية بنتيجة انفتاح الأسواق بعضها على بعض إلى إمكانية مضاعفة القدرات والإمكانيات العربية المجتمعة المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية التي تتجاوز كثيراً القدرات المنفردة لأي من هذه الدول كل على حدة. فضلاً على أنه يشجع على زيادة حجم الاستثمارات بين هذه الدول

– تساهم المنطقة في صون المصلحة العربية وحمايتها من محاولات السيطرة والتهميش في ظل النظام العالمي الجديد, وفي تعميق العمل الاقتصادي المشترك وتعامله الإيجابي مع معطيات الاقتصاد الدولي وظاهرة العولمة(Globalization).

– إن تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA) يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى الوطن العربي ككل، وبالتالي جعل الدول العربية منطقة جاذبة للاستثمارات ومحط أنظار المستثمرين العرب والأجانب، ومشجعة لعودة رأس المال العربي العامل في الخارج, بالإضافة إلى عودة أصحاب الخبرات والكفاءات العلمية العربية والاستفادة منها في تقوية وتعزيز الاقتصاد العربي.

– إن ما تتمتع به الدول العربية من تنوع لمواردها الاقتصادية وتوفر للإمكانات والقدرات المختلفة تساعدها على إمكانية تطوير وإعادة هيكليتها الاقتصادية وتنوع قاعدتها الإنتاجية, وإلى المزيد من المشاريع الإنتاجية ذات الترابطات الأمامية والخلفية التي تضمن تحقيق الوفورات الاقتصادية, وبالتالي زيادة القدرة التنافسية والإنتاجية للدول العربية أمام العالم الخارجي في ظل المستجدات الدولية الجديدة , الأمر الذي يضمن لها التنافس على المدى الطويل وفقاً لمبدأ المزايا المكتسبة[9].

– تساعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على العمل من أجل التنسيق بين السياسات الاقتصادية والإنتاجية والتجارية للدول العربية وكذلك بين النظم الجمركية والضريبية بحيث يقود ذلك إلى توسيع نطاق المبادلات التجارية بين الدول العربية

النتائج والمناقشة:

التبادل التجاري بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي في إطارمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الصادرات السورية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي:

لتوضيح تطور الصادرات السورية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي نورد الجدول الآتي[10]:

الجدول رقم(1) قيمة الصادرات السورية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي (1998-2009) القيمة مليون ل.س

البيان	إجمالي الصادرات السورية لدول الخليج العربي	إجمالي الصادرات السورية للدول العربية	إجمالي الصادرات السورية	نسبة إجمالي الصادرات السورية لدول الخليج إلى الصادرات للدول العربية	نسبة إجمالي الصادرات السورية لدول الخليج إلى الصادرات السورية الإجمالية
1998	3877.6	9084.8	133262	42.7	2.9
1999	4878.9	8242.8	180730	59.2	2.7
2000	18071	32833	216190	55	8.4
2001	17188	38614	243149	44.5	7.1
2002	36120.2	66467.6	301553	54.3	12
2003	20061	51310	265039	39.1	7.6
2004	22769	74574	248974	30.5	9.1
2005	23902	68546	424300	34.9	5.6
2006	69443	188916	505012	36.8	13.8
2007	87202.8	227444	579034	38.3	15.1
2008	75227	359718	707798	20.9	10.6
2009	49667.1	256475	488330	19.4	10.2
وسطي معدل النمو خلال الفترة (1998-2009)%	26.1	35.5	12.5	-6.9	12

ملاحظة :- تم تجميع القيم من قبل الباحث بالاستناد إلى المجموعات الإحصائية السورية للسنوات المذكورة(1998-2009) فصل التجارة الخارجية-الإحصاءات الواردة في جداول التجارة الخارجية حسب البلدان والكتل الدولية .

-النسب حسبت من قبل الباحث.

بالنظر إلى الجدول رقم (1) نجد أن قيمة الصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي تطورت خلال الفترة المدروسة (1998-2009) بشكل حاد جداً حيث بلغت قيمة الصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي عام 1998ما قيمته (3877.6) مليون ليرة سورية, ثم تذبذبت هذه القيمة ارتفاعا وانخفاضا من سنة إلى أخرى , حيث ارتفعت هذه القيمة من 17188 مليون ليرة سورية عام 2001 إلى 36120.2 مليون ليرة سورية عام 2002 لتنخفض بعد ذلك كما هو واضح في الجدول أعلاه ,إلا أن قيمتها بعد عام 2005 تطورت بشكل ملحوظ حيث بلغت (23902) مليون ليرة سورية واستمرت الزيادة حتى وصلت إلى (75227) مليون ليرة سورية في عام2008 لتنخفض إلى (49667.1) مليون ليرة سورية عام 2009, ويعزى هذا التطور في قيمة الصادرات السورية

إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي إلى تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 1998 ودخولها حيز التطبيق الكامل منذ بداية عام 2005 بالإضافة إلى الأثر الإيجابي للسياسات الاقتصادية السورية في اتجاهها نحو المزيد من الانفتاح إلى العالم الخارجي وتحرير التجارة وتشجيع الصادرات حيث أدى هذا الأثر الإيجابي أيضا إلى ارتفاع الصادرات السورية إلى الدول العربية كما هو ملاحظ من الجدول, حيث ارتفعت الصادرات السورية إلى الدول العربية من (9084.8)مليون ليرة سورية عام 1998 إلى (256475) مليون ليرة سورية عام 2009.

ولكن على الرغم من تطور قيمة الصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الفترة (1998-2009) إلى أن الأهمية النسبية للصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي اختلفت من سنة إلا أخرى وانخفضت خلال الفترة نفسها, فقد بلغت نسبة الصادرات السورية لدول الخليج إلى الصادرات إلى الدول العربية في عام 1998 ما نسبته (42.7)% واستمرت في الانخفاض خلال فترة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث وصلت في عام 2005 إلى (34.9)% وبعد أربع سنوات من تطبيق هذه الاتفاقية وصلت النسبة إلى (20.9) عام 2008 ولتنخفض إلى (19.4)% عام 2009.

ويعود ذلك إلى ضعف القوة التنافسية للصادرات السورية من حيث الجودة والسعر مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي الذي ساهم في هذا الانخفاض, بالإضافة إلى أن العديد من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هم أعضاء في اتفاقيات تجارية دولية وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية الأمر الذي يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية لدول الخليج العربي بالشكل الذي يساهم في تقليل التجارة العربية البينية.

ومن جهة أخرى فإن نسبة الصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة إلى الصادرات إلى الدول العربية مجتمعة قد زاد خلال نفس الفترة حيث زادت هذه النسبة من (2.9)% عام 1998 إلى (5.6)% عام 2005 لتصل إلى (10.2)% عام 2009.هذا وإن دل على شيء فانه يدل على استمرارية أهمية دول مجلس التعاون الخليجي العربي كشريك تجاري هام لسورية خلال الفترة المدروسة وان كان هناك اختلاف واضح من سنة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى حيث نجد أن السعودية تستحوذ على أكثر من النصف من صادراتنا إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي وحوالي ربع صادراتنا إلى الدول العربية الأمر الذي يؤكد لنا وجود صناعات ومنتجات سورية مرغوبة في الأسواق السعودية, كما هو واضح في الجدولين التاليين رقم(2) ورقم (3) [11] ويعود ذلك بكثير من الأوقات إلى التطورات السياسية والاقتصادية على الساحة العربية.

جدول رقم (2) نسب الصادرات السورية لدول الخليج بالنسبة إلى الصادرات السورية لدول الخليج

البيان	البحرين	عمان	السعودية	الكويت	قطر	الامارات
1998	1.7	1.2	67.9	15.3	3.2	10.6
1999	2.1	2.1	66.8	11.9	3.6	13.5
2000	1.4	0	69.3	11.1	5.8	12.4
2001	1.5	1	65.2	10.7	5	16.6
2002	0.9	1.7	69.7	11.5	4.4	11.7
2003	1	0.9	78.2	10	5.6	4.3

9.9	4.9	11.5	72.4	0.5	0.8	2004
10.8	5.4	10.7	71.6	0.7	0.7	2005
14.7	2.7	17.6	63.6	0.9	0.5	2006
14.1	4.1	14.6	64.9	1.4	0.9	2007
11.7	4.1	16.9	63.8	2.2	1.2	2008
16.3	10.8	13.1	55.2	2.9	1.6	2009

ملاحظة : النسب حسبت من قبل الباحث بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السورية للسنوات المذكورة(1998-2009)
فصل التجارة الخارجية-الإحصاءات الواردة في جداول التجارة الخارجية حسب البلدان والكتل الدولية .

الجدول رقم (3) نسب الصادرات السورية لدول الخليج بالنسبة إلى الصادرات السورية للدول العربية

الإمارات	قطر	الكويت	السعودية	عمان	البحرين	البيان
4.5	1.4	6.5	29	0.5	0.7	1998
8	2.2	7.1	39.5	1.2	1.2	1999
6.8	3.2	6.1	38.1	0	0.8	2000
7.4	2.2	4.7	29	0.4	0.7	2001
6.4	2.4	6.3	37.9	0.9	0.5	2002
1.7	2.2	3.9	30.6	0.3	0.4	2003
3	1.5	3.5	22.1	0.2	0.2	2004
3.8	1.9	3.7	25	0.3	0.2	2005
5.4	1	6.5	23.4	0.3	0.2	2006
5.4	1.6	5.6	24.9	0.5	0.3	2007
2.4	0.9	3.5	13.3	0.5	0.3	2008
3.2	2.1	2.5	10.7	0.6	0.3	2009

ملاحظة: النسب حسبت من قبل الباحث بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السورية للسنوات المذكورة(1998-2009)
فصل التجارة الخارجية-الإحصاءات الواردة في جداول التجارة الخارجية حسب البلدان والكتل الدولية .

أما بالنسبة للتركيب السلعي للصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي فإننا نجد أن طبيعة هذه السلع من خلال تتبعها في نشرات التبادل التجاري بين سورية والدول العربية للسنوات المدروسة تتركز كما يلي: في البحرين: تركزت في الخضروات أهمها (البندورة)و محمر النفط غير المكلس. وفي عمان تتركز في الألبان ومسحوق الحليب ,الخضروات والفواكه,الملابس من ألياف تركيبية أو اصطناعية, وفي المملكة العربية السعودية تتركز بشكل كبير في المنتجات الحيوانية والنباتية (الضأن والماعز ,الألبان,العدس, البندورة,الكمثرى والسفرجل , الخضر والفواكه المحفوظة بالسكر), الأقمشة و الملابس النسيجية والقطنية, بالإضافة إلى الألواح والصفائح واللدائن ,والثلاجات للاستخدام المنزلي التي تعمل بالضغط. وفي الكويت: تتركز في المنتجات الحيوانية والنباتية أهمها(الضأن ,الأجبان

,العدس, البندورة, خضر وفواكه محفوظة بالسكر), الأقمشة المنسوجة, موصلات كهربائية.والمستوردات في غاز و فيول أويل, بولي بروبيلين وسترين و بوليميرات الايثيلين, وفي قطر تتركز في الضأن والألبان, الخضار والفواكه, موصلات كهربائية, الأقمشة المنسوجة, وفي الإمارات العربية المتحدة تتركز في الملابس والمنسوجات القطنية و التركيبية. المنتجات النباتية أهمها (عدس,تفاح,قمح, بذور الكمون و اليانسون).

وبالتالي نلاحظ خلو الصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي من الوقود المعدني مما يؤكد أهمية هذه الدول كشريك تجاري لسورية.

- **الواردات السورية من دول الخليج**

لتوضيح تطور الواردات السورية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي نورد الجدول التالي[12]:

الجدول رقم (4) الواردات السورية من دول مجلس التعاون الخليجي العربي- القيمة مليون ل.س

البيان	إجمالي الواردات من دول الخليج العربي	إجمالي الواردات من الدول العربية	اجمالي الواردات	نسبة إجمالي الواردات من دول الخليج إلى الواردات العربية	نسبة إجمالي الواردات من دول الخليج إلى الواردات الإجمالية
1998	1675.2	3512.9	180730	47.69	0.93
1999	1845.3	3630.7	177770	50.82	1.04
2000	11793	20452	187535	57.66	6.29
2001	11517	20755.1	220744	55.49	5.22
2002	14091	28239.1	235754	49.9	5.98
2003	14986	31790.4	236768	47.14	6.33
2004	26257	54053.1	327019.2	48.58	8.03
2005	29077	62772.3	502368.5	46.32	5.79
2006	45550	92181.8	531323.4	49.41	8.57
2007	66745	134978	684557	49.45	9.75
2008	54856	130059.9	839419.1	42.18	6.54
2009	46547	117464.8	714215.6	39.63	6.52
وسطي معدل النمو خلال الفترة (1998-2009)%	35.3	37.6	13.3	-1.7	19.4

ملاحظة: تم تجميع القيم من قبل الباحث بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السورية للسنوات المذكورة(1998-2009) فصل التجارة الخارجية-الإحصاءات الواردة في جداول التجارة الخارجية حسب البلدان والكتل الدولية .

- والنسب حسبت من قبل الباحث

بالنظر إلى الجدول رقم (4) نجد أن الواردات السورية من دول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الفترة المدروسة قد تطورت بشكل واضح حيث بلغت في عام 1998(1675,2) مليون ليرة سورية ووصلت في عام 2005

عند الانتهاء من تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى إلى(29077,4) مليون ليرة سورية واستمرت القيمة في الزيادة حتى وصلت إلى (54856,2) مليون ليرة سورية عام 2008 لتنخفض هذه القيمة إلى(46547) مليون ليرة سورية , وبلغ وسطي معل النمو خلال الفترة المدروسة (1998–2009) ما نسبته 35,3% سنوياً, ويعزى ذلك إلى الأثر الإيجابي للتحرير الكامل للرسوم الجمركية بحلول 2005/1/1 وإزالة قوائم (المنع –والحصر والتقييد) في مجال الاستيراد مع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولكن على الرغم من التطور الواضح في قيمة الواردات السورية من دول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الفترة المدروسة (1998–2009)إلا أن الأهمية النسبية لهذه الواردات قد اختلفت من سنة إلى أخرى ارتفاعا وانخفاضا, حيث إن وسطي معدل نموها السنوي بالنسبة إلى الواردات العربية خلال هذه الفترة(1998–2009) كان سالبا بنسبة مقدارها (1,7%) سنوياً , بينما أهميتها النسبية إلى الواردات السورية الإجمالية قد تطورت بشكل واضح بوسطي معدل نمو سنوي (19,4%) خلال الفترة نفسها (1998–2009).إن هذه الأرقام والنسب تعكس اهتمام سورية بهذه الدول من الناحية الاقتصادية وبعدها العربي على الرغم من التذبذب الواضح في القيم والنسب من سنة إلى أخرى ,ويؤكد على أهمية السلع المستوردة من هذه الدول للاقتصاد السوري التي يستخدم معظمها في الصناعات الكيميائية , ومن خلال تتبع هذه المستوردات في نشرات التبادل التجاري بين سورية والدول العربية للسنوات المدروسة نجد أن هذه المستوردات تتركز حسب كل دولة كما يلي: من البحرين تتركز في الألمنيوم الخام والصفائح المصنوعة منه, ومن عمان تتركز في الدهون والزيوت النباتية,وبولي بروبيلين, ومن المملكة العربية السعودية تتركز في الجبن والألبان, المازوت الخام ومحضرات من زيوت النفط, منتجات البولي بروبيلين وسترين و بوليميرات الايثيلين, والورق, وبعض المنتجات من الحديد والنحاس والألمنيوم, ومن الكويت تتركز في غاز و فيول أويل, بولي بروبيلين وسترين و بوليميرات الايثيلين, ومن قطر: تتركز في مادة البولي ايثيلين. ومن الإمارات العربية المتحدة تركز في صفائح الألمنيوم, الألمنيوم الخام, الآلات والأجهزة الكهربائية, بولي ايثيلين, الأسماك.

قياس مؤشر درجة الفعالية في التجارة البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي:

إن المتتبع لأرقام التجارة البينية بين سورية ودول الخليج العربي يمكن أن يفرز عاملين رئيسين يؤكدان بشكل كبير على هذه الأرقام سواء بصيغتها المطلقة أو النسبية وهما : العامل السياسي والعامل الجغرافي.

الجدول رقم (5) حجم التبادل التجاري بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي– القيمة مليون ل.س[13]

البيان	حجم التبادل التجاري لسورية مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي	حجم التبادل التجاري لسورية مع الدول العربية	نسب التبادل التجاري مع دول الخليج إلى إجمالي التبادل مع الدول العربية
1998	5552.8	12597.7	44.08
1999	6724.2	11873.5	56.63
2000	29864.2	53284.9	56.05
2001	28705.4	59369.3	48.35
2002	50211.3	94706.7	53.02
2003	35047.3	83100.6	42.17
2004	49026	128627.1	38.11
2005	52978.9	131317.9	40.34

2006	114993.4	281098.2	40.91
2007	153948.2	362421.5	42.48
2008	130083.2	489777.9	26.56
2009	96214.1	373939.3	25.73

ملاحظة: تم جمع القيم من قبل الباحث بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السورية للسنوات المذكورة(1998-2009) فصل التجارة الخارجية-الإحصاءات الواردة في جداول التجارة الخارجية حسب البلدان والكتل الدولية .

- والنسب حسبت من قبل الباحث

إن التبادل التجاري بين سورية ودول الخليج العربي خلال الفترة المدروسة(1998-2009) كما هو ملاحظ من الجدول رقم(5) غير مستقرة ومتقلبة من سنة إلى أخرى منذ بداية تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وحتى عام 2005 سنة الانتهاء من تطبيق هذه إلى الاتفاقية واستمر الوضع كذلك حتى ما بعد التطبيق الكامل للاتفاقية . حيث بلغ قيمة التبادل التجاري لسورية مع هذه الدول (552.8)مليون ليرة سورية في عام 1998 أي ما نسبته 44.08% من إجمالي التبادل التجاري مع الدول العربية ثم لتختلف من سنة إلى أخرى بين ارتفاع وانخفاض من سنة إلى أخرى وبلغ هذا التبادل في عام 2005 ما قيمته 52978.9 مليون ليرة سورية مشكلاً ما نسبته 40.34% من إجمالي التبادل التجاري مع الدول العربية, ثم لتصل هذه القيمة في عام 2009 إلى 96214.1 مليون ليرة سورية مشكلة ما نسبته 25.73% من إجمالي التبادل التجاري مع الدول العربية

ومن جهة ثانية نجد أن حجم التبادل التجاري بين سورية ودول الخليج العربي كل دولة على حدة متذبذبة ومتغيرة من سنة إلى أخرى كما هو ملاحظ من الجدول السابق نفسه رقم(5). وبالتالي فإن أحجام التبادل التجاري بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي ضعيفة, ويعزى السبب في أحيان كثيرة إلى درجة هيمنة العامل السياسي بين هذه الدول على العامل الاقتصادي المتجسد بالمنفعة الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها هذه الدول من عملية التبادل التجاري. فالسياسي يضع نصب عينيه قبل أن يقدم على قطع علاقاته الاقتصادية مع أي قطر فيما لو كان حجم التبادل التجاري كبيراً بينهما وهذا غير محصور بعامل الحجم في التبادل التجاري فقط وإنما يتعداه إلى مجموعة كبيرة من المنافع الاقتصادية المتولدة في كل قطر نتيجة لعملية التشابك الاقتصادي بين قطاعات وفروع الاقتصاد المحلي مما يعني أن الأمر قد يؤدي إلى ما يشبه الكارثة الاقتصادية, ولكن العامل الاقتصادي غير مؤثر نتيجة للأرقام المتواضعة لعمليات التبادل التجاري بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي مما أتاح للعامل السياسي أن يهيمن على القرار الاقتصادي بدلاً من أن يحدث العكس .

ومن جهة أخرى للوقوف على حقيقة التبادل التجاري بين سورية ودول الخليج العربي نرى النسب المئوية لاتجاه الصادرات والواردات السلعية البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي للأعوام (1998-2009) يمكن أن تتكلم عن نفسها وتؤكد ما ذكر أعلاه.

فعلى سبيل المثال لا الحصر في عام1998 دولة عمان استحوذت صادراتها لدول المجموعة المدروسة على نسبة (19.08)% من صادراتها الدولية , حيث احتل المركز الأول بين هذه الدول في هذا المجال, ولكن في الوقت نفسه نلاحظ أن من ضمن هذه النسبة (16,9)% إلى الإمارات العربية المتحدة و(1,83)% إلى سورية في حين أن النسبة لدول المجموعة الأخرى تكاد لا تذكر للعام نفسه, وأيضا نلاحظ أن واردات عمان من دول المجموعة لنفس العام تشكل ما نسبته (28.27)% من وارداتها الدولية ,حيث كانت النسبة الأكبر لوارداتها من الإمارات العربية

المتحدة(24.28)% من وارداتها الدولية ثم من سورية ما نسبته (3,1)% من وارداتها في حين أن النسب الأخرى من دول المجموعة المتبقية تكاد لا تذكر. كما هو موضح في الجدولين التاليين رقم(6) ورقم(7),[14].

الجدول رقم (6) النسبة المئوية لاتجاه الصادرات البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي 1998

البيان	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	سورية	عمان	قطر	الكويت	إجمالي البينية للصادرات
الإمارات العربية المتحدة	.....	0.18	0.01	1.44	0.00	1.47	0.14	3.24
البحرين	3.37	.....	0.00	8.19	0.00	0.00	0.58	12.14
السعودية	3.21	0.09	.....	0.00	0.01	0.00	0.38	3.69
سورية	0.05	0.12	0.00	.....	0.00	0.00	0.00	0.17
عمان	16.95	0.26	0.05	1.83	.....	0.00	0.00	19.08
قطر	2.98	0.18	0.00	1.88	0.00	.....	0.00	5.03
الكويت	1.05	0.17	0.00	1.32	0.00	0.00	.....	2.54

ملاحظة : حسبت النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية للسنة المدروسة –جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية

الجدول رقم (7) النسبة المئوية لمصدر الواردات البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي 1998

البيان	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	سورية	عمان	قطر	الكويت	اجمالي البينية للواردات
الإمارات العربية المتحدة	...	0.35	0.00	2.67	0.12	0.00	0.01	3.15
البحرين	2.66	...	0.00	5.70	0.05	0.00	0.28	8.70
السعودية	1.64	0.91	...	0.00	0.10	0.00	0.27	2.92
سورية	0.81	0.15	0.00	...	0.00	0.00	0.00	0.96
عمان	24.28	0.80	0.00	3.14	...	0.05	0.00	28.27
قطر	4.89	1.56	0.00	5.62	0.00	...	0.00	12.07
الكويت	2.15	0.65	0.00	6.21	0.04	0.00	...	9.05

ملاحظة : حسبت النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية للسنة المدروسة –جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية

وفي عام 2005 استحوذت صادرات البحرين لدول المجموعة ما نسبته (8,3)% من صادراتها الدولية من ضمنها ما نسبته (6,36)% إلى سورية و(1,5)% إلى الإمارات العربية المتحدة في حين بقية دول المجموعة نسب تكاد لا تذكر. وفي العام نفسه استحوذت واردات عمان من دول المجموعة ما نسبته(31,3)% من إجمالي وارداتها الدولية كان للإمارات العربية المتحدة النصيب الأكبر من هذه النسبة (27,7)% من إجمالي واردات عمان,كما هو ملاحظ من الجدولين التاليين رقم(8)ورقم(9).[15]

الجدول رقم (8) النسبة المئوية لاتجاه الصادرات البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي 2005

البيان	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	سورية	عمان	قطر	الكويت	إجمالي البينية للصادرات
الإمارات العربية المتحدة	...	0.53	0.01	0.76	0.16	0.00	0.11	1.56
البحرين	1.50	...	0.00	6.36	0.00	0.03	0.40	8.29
السعودية	2.72	2.81	...	0.03	0.01	0.04	0.22	5.82
سورية	0.61	0.04	0.00	...	0.00	3.07	0.04	3.77
عمان	0.19	0.00	0.00	0.02	...	0.00	0.00	0.21
قطر	7.11	0.11	0.04	1.41		...	0.21	8.88
الكويت	3.05	0.17	0.00	1.09	0.00		...	4.31

ملاحظة : حسبت النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية للسنة المدروسة –جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية

الجدول رقم (9) النسبة المئوية لمصدر الواردات البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي 2005

البيان	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	سورية	عمان	قطر	الكويت	اجمالي البينية للواردات
الإمارات العربية المتحدة	...	0.34	0.00	2.47	0.10	0.05	0.04	3.00
البحرين	1.81	...		4.93	0.07	0.00	0.25	7.06
السعودية	2.64	0.96	...	0.00	0.01	0.00	0.41	4.03
سورية	1.69	0.04	0.00	...	0.00	0.52	0.10	2.35
عمان	27.71	1.41	0.00	2.07	...	0.13	0.00	31.32
قطر	3.70	1.18		8.52	0.01	...	0.00	13.41
الكويت	1.07	0.86	0.00	7.02	0.05	0.00	...	9.00

ملاحظة : حسبت النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية للسنة المدروسة –جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية

وكذلك الحال في عام 2009 استحوذ البحرين على ما نسبته (17,7)% من صادراتها الدولية لدول المجموعة المدروسة حيث احتلت المركز الأول في هذه الدول في هذا المجال ولكن في الوقت نفسه نلاحظ صادراته تتركز إلى دولتين فقط ضمن إطار المجموعة إلى السعودية بنسبة (7,1)% والى البحرين بنسبة (5)% من إجمالي صادراتها الدولية, في حين الدول الأخرى النسب المتبقية وهي نسب قليلة جداً.ويتكرر الحال أيضا بالنسبة إلى البحرين حيث إن (40)% من وارداتها الدولية من دول المجموعة من السعودية بنسبة (34,4)% ثم من الإمارات العربية المتحدة بنسبة (3)%, وبقية الدول الأخرى بنسب تكاد لا تذكر, كما هو موضح في الجدولين التاليين رقم (10) ورقم(11).[16]

الجدول رقم (10) النسبة المئوية لاتجاه الصادرات البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي 2009

البيان	الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	سورية	عمان	قطر	الكويت	اجمالي البينية للصادرات
الامارات العربية المتحدة	...	0.22	1.11	0.68	1.54	0.59	0.34	4.47
البحرين	5.08	...	7.12	0.09	2.74	1.23	1.46	17.72
السعودية	3.55	3.82	...	0.31	0.28	0.67	0.61	9.23
سورية	2.1	0.13	9.66	...	0.0	0.62	2.17	14.68
عمان	5.4	0.18	1.38	0.12	....	1.2	0.15	8.43
قطر	2.95	0.12	0.48	0.07	0.03	...	0.04	3.7
الكويت	0.61	0.09	0.5	0.52	0.12	0.16	...	2.01

ملاحظة : حسبت النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية للسنة المدروسة –جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية

الجدول رقم (11) النسبة المئوية لمصدر الواردات البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي 2009

الامارات	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	سورية	عمان	قطر	الكويت	اجمالي البينية للواردات
الامارات العربية المتحدة	...	0.27	1.27	0.19	0.02	0.74	0.17	2.66
البحرين	3.88	...	34.47	0.23	0.56	0.6	0.51	40.25
السعودية	2.25	0.92	...	0.41	0.37	0.1	0.24	4.29
سورية	1.84	0.3	4.52	...	0.13	0.14	0.49	7.41
عمان	19.09	0.54	3.05	0.07	...	0.66	1.05	24.46
قطر	3.18	0.42	2.69	0.12	0.39	...	0.28	7.08
الكويت	3.36	0.89	6.6	2.51	0.52	0.13	...	14.01

ملاحظة : حسبت النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية للسنة المدروسة –جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية

وبالتالي نجد أن لكل دولة من دول المجموعة المدروسة تتركز صادراتها أو وارداتها في دولة واحدة في حين أن بقية الدول الأخرى تتفاوت في أهميتها حتى أننا في أحيان كثيرة أهميتها تكاد لا تذكر إذا ما قورنت بالدولة التي تحتل المركز الأول في علاقاتها سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

انطلاقاً مما سبق هناك حاجة فعلية وماسة لمؤشر يعكس لنا درجة الفاعلية الحقيقية في التجارة البينية بين دول المجموعة يأخذ بعين الاعتبار مدى الشمولية في الانتشار ضمن المجموعة تصديرا واستيراد, ومدى المساهمة الفعلية في التجارة تصديرا واستيرادا لكل دولة من تجارتها الدولية. وليعطينا معلومات ادق من البيانات والإحصاءات المتوافرة لكل دولة عن طبيعة تجارتها البينية مع الدول الأخرى سواء تم دراستها ضمن مجموعات أو تكتلات اقتصادية ,وهذا المؤشر هو مؤشر بغداد الذي يقيس درجة الفاعلية البينية كما هو موضح بالتالي:[17]

$$\mathbf{B} = \frac{(\sum Xij)(N - Kx) + (\sum Mij)(N - Km)}{2N}$$

حيث أن :

(B) **: تمثل مؤشر بغداد لقياس درجة الفاعلية البينية**

(Xij) **: النسبة المئوية لصادرات البلد (i) إلى البلد(j) إلى إجمالي صادرات البلد (i).**

(Mij) **: النسبة المئوية لواردات البلد (i) إلى البلد(j) إلى إجمالي واردات البلد (i).**

(N) **: العدد الكلي للدول ضمن المجموعة أو التكتل.**

(Kx) **: عدد الدول التي لا يصدر إليها البلد (i)ضمن المجموعة أو التكتل.**

(Km) **: عدد الدول التي لا يستورد منها البلد (i)ضمن المجموعة أو التكتل.**

$(\sum)$ **: تمثل علامة المجموع.علماً أن قيمة** (B) **تتراوح بين الصفر و(100) أي أن(** $\mathbf{0 \leq B \leq 100}$ **).**

بتطبيق المعادلة المذكورة أعلاه على النسب المئوية لاتجاه الصادرات والواردات البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي على أن نأخذ بعين الاعتبار:

- حساب المؤشر خلال فترة تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى من عام 1998حتى 2004 كل سنتين وذلك لعدم وجود تغيرات كبيرة في التجارة العربية بين دول المجموعة المدروسة استيرادا وتصديرا من سنة إلى سنة.

- حساب المؤشر من تاريخ 2005 كل سنة وذلك لتسليط الضوء بشيء من الدقة على مدى الشمولية في التجارة البينية لدى كل دولة من الدول المدروسة ضمن المجموعة بعد التطبيق الكامل لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.

وهنا على سبيل المثال لا الحصر سنحسب قيمة المؤشر المذكور أعلاه لسورية في عامي 2006و2009, وذلك بتطبيق النسب المئوية لاتجاه الصادرات والواردات البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي التي تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية للسنة المدروسة –جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية– وذلك على معادلة مؤشر بغداد لقياس درجة الفاعلية البينية:

$$B = \frac{(8.64)(7-0)+(2.37)(7-2)}{(2)(7)} = 5.2 \text{ (عام2006)}$$

$$B = \frac{(14.68)(7-0)+(7.41)(7-0)}{(2)(7)} = 11 \text{ (عام2009)}$$

بالاستناد إلى ما ذكر أعلاه نحصل على الجدول التالي: [18]

الجدول رقم (12) درجة الفاعلية البينية وفقا لمؤشر بغداد لسوريةودول مجلس التعاون الخليجي العربي

البيان	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	سورية	عمان	قطر	الكويت
1998	3.0	8.3	2.6	0.2	18.3	4.9	4.1
2000	2.5	4.4	2.0	0.4	15.8	5.2	4.3
2002	3.2	6.8	1.8	1.9	16.1	7.2	4.0
2004	3.7	3.2	3.2	5.5	18.0	5.9	5.5
2005	2.0	6.1	4.6	2.6	11.2	8.6	4.4
2006	13.2	5.6	5.0	5.2	16.1	5.2	3.8
2007	2.2	6.6	5.0	5.3	12.8	4.0	1.5
2008	3.6	27.5	6.0	12.5	14.5	5.2	6.7
2009	3.6	29.0	6.8	11.0	14.7	5.4	8.0

ملاحظة : حسبت النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية للسنوات المدروسة – جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية, بعد معلجتها وحساب نسب اتجاه الصادرات ونسب مصدر الواردات واستخدام الصيغة الرياضية للمؤشر.

كما هو ملاحظ من الجدول السابق:

- إن عمان يأتي في المرتبة الأولى في درجة الفاعلية البينية العربية ضمن المجموعة خلال السنوات المدروسة, باستثناء عامي2008 و 2009 حيث تم إزاحته من قبل دولة البحرين.
- إن سورية تأتي في المرتبة الأخيرة في درجة الفاعلية البينية عام 1998و2000و2002 ونلاحظ تحسن هذا المؤشر لسورية في عامي 2008و2009.
- إن درجة الفاعلية البينية للبحرين تطور بشكل واضح خلال عامي 2008 و2009 حيث بلغ في عام 2008 (27,5)% وفي عام 2009 (29)% بعد إن كان في عام 2007 (6,6).
- إن هناك تحسنا واضحا في تصاعد أرقام مؤشر بغداد لمختلف دول المجموعة المدروسة عدا عمان الذي شهد تراجعا ملحوظا في أرقام هذا المؤشر على الرغم من حفاظه على المركز الأول في عدد من السنوات.

الاستنتاجات والتوصيات:

- تعد السعودية الشريك التجاري الأهم من بين دول مجلس التعاون الخليج العربي لسورية.

- أن قيمة الصادرات والواردات بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي قد تطورت بشكل ملحوظ خلال الفترة المدروسة (2000–2009)إلا أن أهميتها النسبية قد انخفضت خلال نفس الفترة ,واختلفت أهميتها من دولة إلى أخرى.

- أن كل دولة من دول المجموعة المدروسة تتركز صادراتها أو وارداتها في دولة واحدة في حين أن بقية الدول الأخرى تتفاوت في أهميتها حتى أننا في أحيان كثيرة أهميتها تكاد لا تذكر إذا ما قورنت بالدولة التي تحتل المركز الأول في علاقاتها سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

- إن تبعية وارتباط القرارات الاقتصادية بالقرارات السياسية اثر بشكل أو بآخر بدرجة الفاعلية في التجارة البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي .

- إن الأرقام المتوافرة بشكل عام حول التجارة البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي تعطي صورة مضللة عن توجهات هذه الدول نحو بعضها البعض استيرادا وتصديرا الأمر الذي يستوجب البحث عن مؤشر جديد يعكس مدى الشمولية في العلاقات التجارية وانتشارها فضلاً عن حجوم التبادل التجاري استيرادا وتصديرا.

التوصيات:

- العمل وبشكل فعال على إحياء الارتباطات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي ,مما يؤدي إلى جعل عملية التشابك الاقتصادي بين هذه الدول أكثر تماسكا وقوة وبالتالي يعطي للعامل الاقتصادي دور القائد والحاسم في القرار السياسي.

- إنشاء قاعدة متكاملة من المعلومات عن الفرص التجارية والاقتصادية المتوفرة في سورية وفي دول مجلس التعاون الخليجي العربي واطلاع رجال الأعمال في هذه البلدان عليها بهدف توفير فرص التعاون الاقتصادي فيما بينها.

- العمل على ربط المنافذ الجمركية بين هذه الدول بشبكة الكترونية موحدة بحيث تسهل من خلالها العمليات الجمركية التي تتم عبر هذه المنافذ, ونضمن تنفيذ الاتفاقيات التجارية بينها على أكمل وجه باعتبار أن هذه الاتفاقيات تعتمد بالدرجة الأولى على هذه المنافذ في كل دولة .

- ضرورة توفير بنية تحتية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي تتضمن وسائل النقل والاتصالات, وإيجاد شبكة طرقية متطورة فيما بينها .

- الاهتمام بسياسات واستراتيجيات الدعم السياسي الذي يتيح إمكانية لتبني وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مشتركة في المجال الاقتصادي من اجل دفع تنشيط حركة التجارة البينية ودفع عجلة التنمية بين هذه الدول إلى الإمام.

- اعتماد صيغة مؤشر بغداد لقياس درجة الفعالية في التجارة البينية من قبل الدوائر الإحصائية العربية كونه يمثل الصيغة الأكثر شمولية وانتشارا في تحديد مدى مساهمة الأقطار العربية في تفعيل التجارة البينية بينها

المراجع:

1- د. الإمام ,محمد محمود,2004, تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي,مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى , بيروت ص498.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)- لعام 1997 ص.134

3- غرفة تجارة دمشق ,عام 1999, الاتفاقيات التجارية بين سورية والدول العربية ص .394

4- سليمان, معتصم رشيد – *منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : عامان من التطبيق مجلة شؤون عربية*.الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- عدد100 كانون الأول 1999,ص44.

5 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)-عام 1997 ص132.

6 – المرجع السابق ص131.

7- جامعة الدول العربية ,اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية,الأمانة العامة-الإدارة العامة لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية- تونس1982.

8- د.الخوري ,عصام -مناطق التجارة الحرة كمحفز للإصلاح الاقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية . جمعية العلوم الاقتصادية السورية ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة دمشق 2002 ص 6 .

9- د. سليمان , معتصم و د . صبري , عبد الرحمن . منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستثمار العربي . مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلد 8 العدد 1 آذار عمان الأردن عام 2000 ص .12

10- المجموعة الإحصائية السورية للسنوات المذكورة(1998-2009) فصل التجارة الخارجية-الإحصاءات الواردة في جداول التجارة الخارجية حسب البلدان والكتل الدولية.

11- المجموعات الإحصائية السورية للسنوات المذكورة(1998-2009) فصل التجارة الخارجية-الإحصاءات الواردة في جداول التجارة الخارجية حسب البلدان والكتل الدولية.

12-المرجع السابق, فصل التجارة الخارجية-الإحصاءات الواردة في جداول التجارة الخارجية حسب البلدان والكتل الدولية .

13-المرجع السابق , فصل التجارة الخارجية-الإحصاءات الواردة في جداول التجارة الخارجية حسب البلدان والكتل الدولية .

14- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998- جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية.

15- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005-جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية.

16- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2009-جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية.

17- د.طاقة,محمد و د.صافي,ضياء- التجارة العربية البينية بين التفعيل وقياس درجة الفعالية- المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العربي دمشق من 22إلى 24 تشرين الأول.ص18-19

18- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المدروسة (1998-2009) جداول اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية.